بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵙⴰⵏⵙⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 2 ربيع الأول 1442 (19 أكتوبر 2020)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"السياسة الحكومية في ظل تطورات الوضعية الوبائية"

الفهرس

توطئة..... 3

الوضعية الوبائية 7

I.المعطيات الوبائية المسجلة 9

II.الإجراءات الاحترازية لمواكبة تطورات الوضعية الوبائية 10

أولا- دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني 13

I.معطيات الوضعية الاقتصادية 14

II.تدابير خطة إنعاش الاقتصاد الوطني 15

III.تدابير أخرى لتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني 17

ثانيا- مواصلة دعم القطاعات الاجتماعية 19

I.على مستوى قطاع التعليم 20

1.إنجاح دخول دراسي استثنائي 21

2.التدابير المتخذة لإنجاح عملية التعليم عن بعد 23

3.تعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة 23

II.على مستوى دعم قطاع الصحة 24

1.ملاءمة البروتوكول العلاجي مع تطورات الوضعية الوبائية 24

2.تأهيل العرض الصحي الوطني لمواجهة الجائحة 25

3.التدابير الاستباقية لتوفير اللقاح 26

III.تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية 27

1.تعميم التغطية الصحية 27

2.الشروع في تفعيل السجل الاجتماعي الموحد 28

IV.دعم التشغيل 28

1.تحيين المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 28

2.مواكبة فاقدي العمل والباحثين عن شغل 29

ثالثا- تسريع إصلاح الإدارة وتحسين حكامة المؤسسات العمومية 30

1.تسريع إصلاح الإدارة 30

2.تحسين حكامة المؤسسات العمومية 31

خاتمة..... 32

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

- هذه الجلسة الدستورية تأتي بعد ثلاثة خطب سامية لجلالة الملك، ذكرت بالثوابت، وأبرزت شروط النجاح، كما حددت خارطة طريق واضحة
- المغرب حقق نجاحات جماعية، بشهادات دولية، وبتثمين ملكي سام
- الحكومة تتحمل مسؤوليتها كاملة، في مواجهة الجائحة وتداعياتها، وكذا في التفاعل مع المستجدات، ولها دورها المقدر فيما تحقق من نجاحات، دون أن يفيد ذلك عدم وجود بعض الصعوبات والتحديات
- التواصل التزام حكومي ثابت، والتفريط في الشفافية أو في صحة المعطيات خط أحمر، ولا يليق اتهام الحكومة بشيء من ذلك بغير دليل
- البعض لم يستوعب مع كامل الأسف، أننا نواجه أزمة وكارثة وبائية مستمرة، ولها عواقب متعددة وقاسية، قد تفوق الجهود المبذولة للتخفيف من حدتها
- المملكة في حالة طوارئ صحية، والوضعية تعرف بين الحين والآخر تطورات غير منتظرة، في توقيتها أو في حجمها، تستدعي تجاوبا آنيا لتفادي الأسوء.

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "**السياسة الحكومية في ظل تطورات الوضعية الوبائية**". وهي مناسبة لتجديد التواصل مع المؤسسة التشريعية والسادة نواب الأمة، ومن خلاله مع الرأي العام

الوطني، حول سياسة الحكومة لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستمرة وتداعياتها المختلفة اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا.

وتأتي هذه الجلسة أياما قليلة بعد افتتاح الدورة التشريعية الحالية، التي تميزت بالخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي شكل، إلى جانب خطابي العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، خارطة طريق واضحة لمواصلة التصدي للوباء، و***"معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها"***، و***"بناء مقومات اقتصاد قوي وتنافسي، ونموذج اجتماعي أكثر إدماجا"***.

وفي هذا الإطار دعا جلالته إلى ***"التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم القطاع الصحي، بموازاة مع العمل على تنشيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية"***، كما أكد جلالته على أن ***"مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، تتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها"***، كما أكد جلالته على ثقته ***"بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي"***.

لقد تمكنت بلادنا ولله الحمد، بتوجيهات جلالة الملك حفظه الله، وانسجام عمل مختلف المؤسسات، وتعاون المواطنين وتلاحمهم، أن تحقق إنجازات تدعو للفخر، ومنها إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية، وتخصيص الدعم الاجتماعي لحوالي ستة ملايين شخص في فترة الحجر الصحي، ودعم بنيات المنظومة الصحية، وإنتاج الكمامات ومواد التعقيم محليا، وتوفير الاحتياجات المطلوبة منها بل وتصديرها للخارج...

إن هذه النجاحات الجماعية، ولا سيما في الأشهر الأولى من الأزمة، شهد بها الجميع، كما استحقت التثمين من لدن جلالة الملك حفظه الله، إذ نوه في الخطاب السامي الذي وجهه إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، حيث قال " ***وأود هنا، أن أتوجه بعبارات***

الشكر والتقدير، لمختلف السلطات العمومية، على قيامها بواجبها، على الوجه المطلوب، للحد من انتشار هذا الوباء."

وهذا بلا ريب وسام فخر على صدور الجميع. كما عبر جلالته حفظه الله عن اعتزازه وافتخاره بمستوى الوعي والانضباط والتجاوب الإيجابي، الذي أبان عنه المغاربة ومختلف القوى الوطنية، خلال هذه الفترة وقاموا بدورهم بكل جد ومسؤولية. وفي السياق نفسه قال جلالة الملك في خطاب 20 غشت "***وقد تمكنا خلال هذه الفترة بفضل جهود الجميع من الحد من الانعكاسات الصحية لهذه الأزمة ومن تخفيف آثارها الاقتصادية والاجتماعية***". بما يعني أن هناك عملا أنجز ومجهودات بذلت وأثمرت ولله الحمد.

وفي هذا السياق، أؤكد بأن القول بأن الحكومة لم تفعل شيئا، كلام يجافي الواقع وينافي الحقيقة. ذلك أن الحكومة، بجميع مكوناتها، لها دور مقدر في هذه النجاحات، إذ تحملت مسؤوليتها السياسية والتدبيرية الكاملة، واتخذت القرارات الضرورية، كما تعاملت بالفعالية والنجاعة والجدية المطلوبة لتنفيذ التوجيهات الملكية السامية، في انسجام وتكامل مع مختلف المؤسسات.

من جهة أخرى، حرِصَتِ الحكومة، وحرصتُ شخصيا، على نهج مبدأ الشفافية والتواصل المستمر مع السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين من خلال ثمان جلسات للأسئلة الشهرية، بالإضافة إلى الجلسة المشتركة في إطار الفصل 68 من الدستور.

كما تواصلتُ مع الرأي العام الوطني من خلال الإعلام في العديد من المناسبات، خلال جميع أطوار هذه الأزمة. كما عقدت شخصيا عدة لقاءات تشاورية مع الأحزاب الممثلة وغير الممثلة في البرلمان، ومع المركزيات النقابية، ومع عدد من الهيئات المهنية وجمعيات المجتمع المدني وعدد من الخبراء، للتشاور بخصوص الوضع الوبائي والوقوف عند الإكراهات والتحديات، وأيضا للإنصات إلى المقترحات.

ونأسف لأن أحد الأسئلة ادعت بأن الحكومة تقدم متضاربة، وهذا ادعاء لا يليق، كما لا يستقيم أن نرسل الكلام على عواهنه، ونحن في خضم جائحة تتطلب الدقة والنزاهة والتثبت، واستحضار أن المسؤولية مشتركة وجماعية، كما قال جلالة الملك حفظه الله في

خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية: ***"المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أولا يكون"***.

السيد الرئيس المحترم،

يبدو أن البعض لم يستوعب مع كامل الأسف، أننا نواجه أزمة وكارثة وبائية مستمرة ذات بعد عالمي، وقد تكون لها عواقب متعددة وقاسية، قد تفوق الجهود المبذولة للتخفيف من حدتها. فالدول عادة تواجه آثار كارثة أو جائحة بعد أن تتوقف، لكننا اليوم بالموازاة مع ما نبذل من جهود للتخفيف من آثار الوباء، فإن الوباء يواصل التوسع بآثاره وتداعياته، ودون أن نملك صورة واضحة لتطوراته ومآلاته، لغياب لقاح لهذا الوباء أو علاج مباشر له، بل لغياب صورة واضحة وجازمة عن الوباء وخصائصه التفصيلية.

وأؤكد لكم من هذا المنبر أن الحكومة لا تأبه بخطابات التيئيس والتشكيك، وهي عازمة على مواصلة تحمل مسؤوليتها لاتخاذ التدابير والإجراءات التي تتطلبها المرحلة بحس وطني، وبتعبئة كاملة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، واستمرارا في تنفيذ البرنامج الحكومي مع التكييفات اللازمة مع ظروف الجائحة، لنكون عند حسن ظن جلالة الملك حفظه الله، ومستوى انتظارات المواطنات والمواطنين، وهذا ما ترجمناه في قانون المالية التعديلي، وأيضا في مشروع قانون المالية 2021، لا سيما من خلال تنزيل ورش إنعاش الاقتصاد الوطني، ومواصلة الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتشغيل، ومواصلة ورش إصلاح الإدارة وتحسين حكامة المؤسسات العمومية، وكل ذلك في إطار التشاور والإنصات المستمرين مع كافة الفاعلين والمتدخلين، اقتناعا منا بأن المرحلة الحالية تتطلب تضافر كافة الجهود، وفق مقاربة تشاركية تستحضر مصلحة الوطن قبل أي اعتبار.

السيد الرئيس المحترم،

الوضعية الوبائية

- الجائحة مستمرة، عالميا ووطنيا، والضحايا أصبحوا حقيقة قريبة منا أكثر، والمعركة لم تنته بعد
- بهذه مناسبة أجدد التنويه والإشادة بجنود مي يوجد في صفوف المواجهة الأمامية
- إن الوضعية الوبائية ببلادنا ما زالت تحت السيطرة، لكنها مقلقة، وتعرف تدهورا ملحوظا منذ بضعة أشهر
- هنالك تباين بين الجهات، إذ تعرف بعضها مستوى من الانتشار الاجتماعي للوباء، فيما هنالك جهات أخرى مستقرة
- في غياب الدواء أو اللقاح، تبقى الإجراءات الوقائية الفردية، والتدابير الاحترازية الجماعية هي الملاذ الوحيد للحفاظ على صحة المواطنين
- رغم قساوة بعضها، فقد أظهرت التجربة نجاعة التدابير الاحترازية الجماعية، في تحسن المؤشرات الوبائية ببعض الجهات
- قد يكون سهلا الادعاء بأن الإجراءات الاحترازية مبالغ فيها، لكن من يستطيع التكهن بما كان سيحدث لو لم تتخذ هذه الاحتياطات، ومن سيكون المسؤول آن ذاك
- كما سبق وأكدت أمامكم، فإن مرحلة ما بعد تخفيف الحجر الصحي أصعب من مرحلة الحجر نفسها، لأن كثرة التنقل واتساع الحركية يرفعان من فرص الإصابة
- المرحلة الحالية، تتطلب مزيدا من الحيطة والحذر، لتفادي عجز منظومتنا الصحية، لا سيما خلال الأسابيع المقبلة مع انطلاق السنة الجامعية الجديدة
- تجديد النداء لمزيد من التعبئة وعدم التراخي في الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية، الجماعية والفردية، من أجل حماية أنفسنا وأبنائنا وذوينا، وحماية الوطن، ومن أجل ضمان استمرار الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي.

يأتي انعقاد هذه الجلسة في وقت تجاوز فيه عدد المصابين بكوفيد 19 على المستوى العالمي 40 مليون مصابا، وعدد الوفيات مليون شخص.

ولا يخفى عليكم ما يجري بعدد من الدول، ومنها دول مجاورة وقريبة منا، اضطرت لاتخاذ المزيد من الإجراءات المشددة وإعادة فرض الحجر الصحي محليا في بعض المناطق، أو حظر التجول في أوقات معينة للحيلولة دون اتساع رقعة انتشار الوباء، رغم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الباهضة لهذه الإجراءات.

كما أن انعقاد هذه الجلسة يأتي في الوقت الذي ما تزال فيه بلادنا، وعلى غرار أغلب دول العالم، تعيش على وقع استمرار الجائحة، مما جعلنا نمدد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني، ست مرات متتالية، لمواجهة الحالة الوبائية المقلقة، لا سيما في ظل الارتفاع المتزايد في عدد الحالات المسجلة يوميا، وكذا في عدد الوفيات والحالات الحرجة.

وقد سبق لي أن أعلنت أمامكم، أن مرحلة ما بعد تخفيف الحجر الصحي ستكون أصعب من مرحلة الحجر نفسها، وهنا لا بد من تجديد التأكيد مرة أخرى، أن المعركة مع الوباء ما تزال مستمرة، وجهودنا منصبة على جهتين: الأولى؛ للحد من توسع انتشار الوباء ومحاصرته، لأنه ومع كامل الأسف ما يزال يواصل حصد المزيد من الرواح، والثانية الاستمرار في معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء، الأمر الذي يفرض على الجميع أفرادا ومؤسسات عدم التراخي والتهاون، والاستمرار في اليقظة والحذر.

وأود أن استثمر هذه المناسبة لأجدد الإشادة والتنويه، بالمرابطين في الصفوف الأولى لمواجهة الوباء؛ من أطر طبية وصحية، والقوات المسلحة الملكية، والأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، والأطر الإدارية، والسلطات المحلية والمنتخبين، الذين يقدمون بكل روح وطنية، مثالا في التفاني ونكران الذات، خدمة للمواطنات والمواطنين في هذه الظروف العصيبة، وهم يرابطون في مواقعهم الوظيفية المختلفة. كما نترحم على الذين وافتهم المنية بعد إصابتهم،

I. المعطيات الوبائية المسجلة

سجلت الوضعية الوبائية إلى حدود الساعة السادسة من يوم أمس (18 أكتوبر الجاري) المعطيات التالية:

- عدد الحالات المؤكدة: **173.632** حالة؛
- عدد الحالات المستبعدة: **2.866.549** حالة؛
- عدد الوفيات: **2.928** حالة؛
- عدد حالات الشفاء: **143.972** حالة؛
- العدد الإجمالي للحالات النشطة: **26.732** حالة؛
- العدد الإجمالي للحالات الخطيرة أو الحرجة: **534** حالة، منها **58** تحت التنفس الاصطناعي، و **476** حالة تحت العناية المركزة؛
- معدل ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19: **26,3 %**

وبالنسبة للمؤشرات المسجلة إلى حدود نفس الفترة:

- مؤشر الإصابة التراكمي: **478**/ 100.000 نسمة، ما يمثل ترتيبا عالميا يساوي 91؛
- مؤشر الإصابة في 24 ساعة: **7,5**/ 100.000 نسمة؛
- نسبة الإماتة: **1,7** %
- نسبة التعافي: **82,9** %
- معدل التكاثر وطنيا يبلغ في هذه الفترة 1,08 على المستوى الوطني، مما يعني أن الوباء ما زال يتمدد.

ومن خلال استقراء هذه المؤشرات، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أغلب حالات الإصابة المسجلة تبقى حميدة، وبدون أعراض وهو ما يؤكده الارتفاع المهم في الأيام الأخيرة لحالات الشفاء بشكل يوازي، أو يفوق أحيانا عدد الحالات

المسجلة خلال 24 ساعة السابقة؛

- حالات الإصابات لم تستقر بعد، ولم نبلغ بعد الى تسطيح المنحنى. ورغم الارتفاع اليومي في عدد الحالات، إلا أن منظومتنا الصحية الوطنية، ولله الحمد، لا زالت تبذل قصارى جهودها للسيطرة على الوضع ومحاصرة انتشار الفيروس وتطويق البؤر بتعاون مع جميع السلطات المعنية؛
- عدد الحالات الخطيرة والحرجة المسجل لحد الساعة يستلزم تشغيل 26,3 في المائة من أسرة الإنعاش المخصصة لمرضى كوفيد 19، وعادة ما يقاس استقرار الحالة الوبائية بعدد الحالات الحرجة أو الوفيات وليس فقط بعدد الإصابات؛
- تسجيل استقرار نسبيً لعدد الحالات المسجلة في بعض الجهات التي عرفت سابقا تسجيل عدد كبير من الحالات، كجهة طنجة تطوان الحسيمة، وقبلها جهة فاس مكناس، بعد التدابير الصارمة المتخذة من قبل السلطات العمومية لمحاصرة البؤر الوبائية بها؛
- فيما يتعلق بنسبة الإماتة، ما تزال بلادنا تحتفظ بأقل النسب على الصعيد العالمي **1,7 %**، مع التذكير الى أننا انطلقنا من نسبة إماتة تقدر ب 2.7 في المائة.

II. الإجراءات الاحترازية لمواكبة تطورات الوضعية الوبائية

إن المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في تتبع الوضعية الوبائية على مستوى مختلف جهات المملكة، تتعلق أساسا بمعدل تفشي الوباء (عدد الحالات المؤكدة بالنسبة لكل 100.000 نسمة)، وكذا الطاقة الاستيعابية للمستشفيات المخصصة لاستقبال المصابين، بالإضافة إلى عدد الحالات الحرجة ونسبة الإماتة.

وعلى ضوء هذه المؤشرات التي تُتابع باستمرار، وتُقَيَّمُ كل أسبوع من طرف اللجن المحلية للقيادة، يتم تطبيق الإجراءات الاحترازية الجماعية في المناطق التي تظهر فيها بؤر مقلقة، أو ترتفع فيها الحالات، من خلال منع التنقل من وإلى هذه المناطق إلا برخصة

استثنائية، أو منع وتقييد ممارسة بعض الأنشطة على مستوى أحياء أو على مستوى جماعات أو على مستوى مدن معينة، وغيرها من التدابير الاحترازية.

وفي هذا الإطار، عملت السلطات العمومية على إرساء خطة عمل مندمجة تمزج بين المقاربتين التحسيسية والوقائية، لا سيما مع وجود البعض الذي ما زالوا يشككون في وجود الوباء ويتعاملون بتهور مع تفشي الوباء، دون إغفال الجانب الزجري الواجب لفرض احترام حالة الطوارئ الصحية، من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- تتبع المصابين الذين يتلقون البرتوكول العلاجي المعمول به من طرف وزارة الصحة بمنازلهم، بعد موافقة اللجنة العلمية المختصة؛
- تنظيم حملات تحسيسية واسعة من قبل فعاليات المجتمع المدني وبعض القوى الوطنية، تحت إشراف أو بتنسيق السلطات المحلية، بخصوص أهمية ارتداء الكمامات، إضافة إلى توزيع عدد من الكمامات والمعقمات الكحولية على المواطنين بالمجان؛
- تنظيم دوريات من طرف السلطات المحلية على مستوى الأسواق والفضاءات العامة لمراقبة مدى احترام التدابير الاحترازية للوقاية من تفشي الوباء؛
- فرض إجبارية ارتداء الكمامات، وتنظيم دوريات من طرف السلطات المحلية على مستوى الأسواق والفضاءات العامة لمراقبة مدى احترام التدابير الاحترازية، وتوقيف وتغريم المخالفين.

وإذا كنا واعين أن بعض هذه الإجراءات لها تأثير سلبي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمواطنات والمواطنين، إلا أنها تبقى ضرورية ولا مناص منها. وهي، على أية حال، أصبحت ذات طابع كوني، في ظل غياب دواء أو لقاح لهذا الوباء.

وقد أظهرت التجربة أن لهذه الإجراءات، رغم كلفتها وقساوة بعضها، دورا إيجابيا في إيقاف تدهور الوضعية الوبائية وتحسين مؤشراتها في عدد من جهات المملكة. كما أن الحكومة لا تقرر هذه الإجراءات إلا عند الضرورة، ومن المجازفة الادعاء بأنه مبالغ فيها، لأن

ذلك تكذبه المعطيات العلمية وكذا نتائج التتبع الميداني، وعلى كل، فإن الحكومة تتحمل مسؤولياتها، ولا يمكن أن تجازف بصحة وسلامة المواطنين.

إن الوضع الوبائي مقلق، وإن كنا لم نصل، ولله الحمد، إلى مستوى عال من الضغط على قدرات منظومتنا الصحية، وهو ما يقتضي منا جميعا مواصلة التعبئة ودعم مجهودات السلطات المختصة للسيطرة على الوضع ومحاصرة انتشار الفيروس، ومواصلة تحسيس المجتمع، بانخراط كافة القوى الحية للأمة، لتوعية المواطنات والمواطنين بمخاطر الفيروس والتحذير من التراخي والاستهتار في الالتزام بالتدابير الاحترازية، كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد.

كما لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تخفيف التدابير الاحترازية الجماعية، لتجنب تكلفتها الكبيرة اقتصاديا واجتماعيا، يبقى رهيناً بتحسّن الحالة الوبائية بالمناطق التي تسجل أعدادا كبيرة من الإصابات، وتحقيق نتائج ملموسة في تطويق البؤر، وهو ما يبقى مرتبطا بمدى التزام المواطنات والمواطنين بالاحتياطات الوقائية والاحترازية الضرورية من تباعد جسدي، وقواعد النظافة العامة، وإلزامية وضع الكمامات الواقية، وتحميل تطبيق «وقايتنا»، والاستمرار في التعبئة وتوخي الحيطة والحذر.

ولا يسعني إلا أن أجدد النداء إلى كافة المواطنات والمواطنين للمزيد من التعبئة وعدم التراخي في الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية، الجماعية والفردية، حماية لأنفسهم وأبنائهم وذويهم، وحماية وطنهم، ولضمان استمرار الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، بما يمكن من تجاوز هذه المرحلة الدقيقة بأقل الخسائر الممكنة.

إن المعركة ضد الفيروس تحتاج منا لنفس طويل، كما أن القضاء على هذه الجائحة لا يحتاج فقط إلى الوسائل المادية من معقمات وأقنعة وأدوية وأجهزة تنفس اصطناعي وأسرة إنعاش، وإنما يحتاج أيضا إلى سلوكات وروح التضحية، والتضامن الجماعي، وحب الخير للغير، ونبذ الأنانية.

السيد الرئيس المحترم،

سأتطرق، فيما تبقى من الجواب، لسياسة الحكومة في ظل تطورات الوضعية الوبائية، عبر ثلاثة محاور: 1 دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني، و2 مواصلة دعم القطاعات الاجتماعية، ثم 3 إصلاح الإدارة وتعزيز الحكامة الجيدة للمؤسسات العمومية.

أولا- دعم و إنعاش الاقتصاد الوطني

- عرفت الوضعية الاقتصادية ببلادنا تدهورا ملحوظا، بسبب تداعيات الجائحة، على المستويات الوطنية والدولية
- هذه الوضعية أثرت على مؤشرات 2020، وستنعكس أيضا على سنة 2021، وأغلب المؤسسات والهيئات متفقة على هذا التقييم
- الوضعية تتخللها بعض الفرص وبعض نقاط الأمل، لكنها صعبة وقاسية
- مما يتطلب عملا جماعيا، قويا وجديا، وغير مسبوق، للتقليل من حدة التداعيات، وتسريع الإقلاع الاقتصادي، في أفق تحقيق الإنعاش الاقتصادي
- وقد انخرطت الحكومة منذ الأسابيع الأولى للجائحة، وبتوجيهات ملكية سامية، للقيام بالمتعين، وفق تصور واضح، وعبر مراحل:

- في مرحلة أولى من خلال إجراءات استعجالية للتخفيف والدعم أثناء فترة الحجر

- ثم في مرحلة ثانية باتخاذ إجراءات وتدابير قطاعية للإقلاع الاقتصادي، ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين، واعتماد قانون مالية تعديلي، والحفاظ على الاستثمار العمومي رغم قلة الموارد

- ثم في مرحلة ثالثة بإعداد مشروع الإنعاش الاقتصادي، لا سيما من خلال قانون مالية 2021، ودعم الاستثمار العمومي، وإبرام عقود برامج مع القطاعات المتضررة، وإحداث صندوق للاستثمار، وإصلاح المؤسسات العمومية

- بالموازاة مع خطة الإنعاش، سنواصل تنفيذ جملة من التدابير لتعزيز قدرة اقتصادنا على الصمود، وقدرته على التنافسية والابتكار، ومواصلة ورش إصلاح مراكز الاستثمار، وتعزيز الاستثمار الخاص والعام والشراكة، وتعزيز الإنتاج الوطني، ودعم الأفضلية الوطنية، والادماج التدريجي للقطاع غير المهيكل.

ا. معطيات الوضعية الاقتصادية

عرفت سنة 2020 تدهورا ملموسا للوضعية الاقتصادية الوطنية، وذلك جراء تطبيق حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي الشامل بسبب انتشار جائحة كوفيد-19، وتراجع الأنشطة الفلاحية، في ظل تراجع التساقطات المطرية للسنة الثانية على التوالي ببلادنا، وركود القطاع السياحي، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وارتباك الطلب الخارجي والداخلي.

وتبين الاحصائيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بأن النمو الاقتصادي سيتسم بتراجع كبير خلال هذه السنة مقارنة بالسنة الماضية. حيث أن وتيرة النمو لم تتجاوز 0,1% في الفصل الأول من سنة 2020، وتدهورت بشدة خلال الفصل الثاني، أي فترة الحجر الصحي الشامل، وسجلت 14,9%-، وتقلصت حدة هذا التراجع، مع التخفيف التدريجي للحجر الصحي في الفصل الثالث، لتصل نسبة النمو ما يناهز 8,7%-، ومن المنتظر أن تنخفض أقل مع نهاية السنة الجارية، ومن المرتقب أن يبلغ معدل النمو المتوسط خلال هذه السنة 5,8%-.

وقد انعكس هذا التراجع الواضح في النمو الاقتصادي على سوق الشغل. حيث سجل هذا الأخير، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، فقدان 589 ألف منصب شغل خلال الفصل الثاني من هذه السنة، وارتفع معدل البطالة ليصل إلى 12,3% عوض 8,1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. بالموازاة مع ذلك، ارتفع عدد الأشخاص في وضعية الشغل الناقص (المرتبط بانخفاض المدة الزمنية المخصصة للعمل) من 343 ألف إلى 954 ألف خلال هذا الفصل. وقد نتج عن هذا الوضع انخفاض في الحجم الإجمالي لساعات العمل الأسبوعية، بنسبة 53%. وسُجِّل أقوى تراجع في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 71,4%، يليه قطاع الصناعة (بما في ذلك الحرف اليدوية) بنسبة 62,5%، ثم قطاع الخدمات بنسبة 54,2% والفلاحة والصيد البحري بنسبة 40,8%.

II. تدابير خطة إنعاش الاقتصاد الوطني

كما تعلمون، أصدر جلالة الملك حفظه الله، بمناسبة عيد العرش المجيد لهذه السنة، توجيهاته للحكومة ل***"إطلاق خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي تمكن القطاعات الإنتاجية من استعادة عافيتها، والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل"***، مع ما يقتضيه ذلك من ***"تعبئة جميع الإمكانات المتوفرة من تمويلات وتحفيزات، وتدابير تضامنية لمواكبة المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي تشكل عمادا لنسيج الاقتصادي الوطني"***.

وتنفيذا لهذه التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، تعمل الحكومة على تنزيل خطة طموحة للإنعاش الاقتصادي، من أجل تمكين القطاعات الإنتاجية من استعادة نشاطها والرفع من قدرتها على توفير مناصب الشغل والحفاظ على مصادر الدخل، وإدماج القطاع غير المهيكل.

لقد سطرت الحكومة، لمواجهة الجائحة وتداعياتها، رؤية اقتصاديَّة على المستويين القصير والمتوسط، تبلورت بالخصوص من خلال قانون المالية المعدل برسم سنة 2020، والإجراءات الاستعجالية التي تم اعتماداها على مستوى الدعم الاقتصادي للمقاولات، وعلى مستوى الدعم الاجتماعي للفئات المتضررة، ثم من خلال معالم خطة للإنعاش الاقتصادي، التي تم الارتكاز عليها كموجه أساسي ضمن مشروع قانون مالية سنة 2021.

وإيمانا من الحكومة بدور الاستثمار العمومي في تحريك الاقتصاد الوطني، فقد بذلت مجهودا كبيرا، من خلال الحفاظ على مستويات مقدرة للاستثمار العمومي خلال أزمة كوفيد، وأيضا في قانون المالية المعدل، وفي مشروع قانون المالية 2021.

ويروم هذا التوجه تحريك العجلة الاقتصادية والحفاظ على مناصب الشغل، وهو ما يتجلى أيضا من خلال عقود البرامج الخمسة التي تم توقيعها، مع قطاعات السياحة وممولي الحفلات والملتقيات والمنتجعات السياحية والترفيهية، التي تأثرت بشكل كبير بالجائحة، وكان من الضروري تخصيص دعم لها، يتلاءم وإمكانية إقلاعها من جديد، بتنافسية أكبر، ولتشجيع شركاء اقتصاديين من داخل المغرب وخارجه.

ومن أجل إنجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، فإن الحكومة تولي عناية خاصة للتعاون مع الشركاء الاقتصاديين، وفي هذا الصدد أود التأكيد على أهمية الشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حيث وقعت معه الحكومة، خلال شهر غشت المنصرم، على عقد ميثاق حول مخطط الإقلاع الاقتصادي، للعمل على تقوية الحركة الاقتصادية وتحقيق مناعة للنسيج الاقتصادي المقاولاتي، حتى يتسنى له المساهمة في بناء اقتصاد تنافسي على المستوى الوطني والقاري، وتقوية موقعه في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية، واستغلال الفرص التي تتيحها التنمية الرقمية والمستدامة.

إن خطة الإنعاش الاقتصادي تستلزم تقوية الاستثمار العمومي والخاص، وهو ما حذا بجلالته إلى توجيه تعليماته من أجل إحداث **"صندوق محمد السادس للاستثمار"**، وذلك لإنعاش مجموعة من القطاعات الاقتصادية، ودعم جهود الدولة للحفاظ على الاستثمار العمومي وتقوية تأثيره على الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق قيمة مضافة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وسيعهد إلى هذا الصدوق بمهمة النهوض بالاستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، عبر دعم القطاعات الانتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبمساهمة الشركاء المغاربة والدوليين. وسترتكز تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تابعة له، حسب المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها كل مرحلة، وحسب حاجيات كل قطاع.

ويأتي هذا الصندوق لدعم المجهود الاستثماري العمومي الذي سيسجل مستوى غير مسبوق في ميزانية 2021، **حيث سيبلغ 230 مليار درهم (أي بزيادة 26% بالمقارنة مع سنة 2020)**، 45 مليار درهم منها ستمول عبر هذا الصندوق (منها 15 مليار من الميزانية العامة و30 مليار ممولة من قبل الشركاء).

III. تدابير أخرى لتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني

بالموازاة مع خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، ستواصل الحكومة تنفيذ جملة من التدابير التي تهدف إلى تعزيز قدرة اقتصادنا على الصمود، وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار للمقاولات الوطنية، وتعزيز الاستثمار الخاص والعام والشراكة، وتعزيز الإنتاج الوطني، والادماج التدريجي للقطاع غير المهيكل. ومن أبرز هذه التدابير:

- دعم القطاعات الواعدة، من قبيل الصناعات المتطورة، والاقتصاد الرقمي والطاقات المتجددة، وتقوية وتعزيز مجال الاتصالات وصناعة الأدوية؛
- تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي، والاستمرار في جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، ودعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتقوية موقعه في التوزيع الجديد لسلاسل القيمة العالمية؛
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال والاستثمار لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) في أفق 2021، وتسريع وتيرة اعتماد ميثاق جديد للاستثمار، بما ينعكس إيجابيا على جاذبية المغرب في هذا المجال؛
- دعم النسيج المقاولاتي الوطني، من خلال تفعيل آليات الضمان، والأفضلية الوطنية لفائدة للمقاولات الوطنية والمواد والمنتوجات مغربية المنشأ في إطار الصفقات العمومية، حيث يتم تفعيل مقتضيات المادة 155 من مرسوم الصفقات العمومية، من خلال إلزام أصحاب المشاريع بتطبيق النسبة المحددة في 15 % في نظم الاستشارة الخاصة بصفقات الأشغال والدراسات؛
- دعم الإنتاج المحلي بهدف تعويض حوالي 34 مليار درهم من الواردات حاليا؛
- إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" الذي يحظى بالعناية الملكية السامية، مع الإعفاء من الضريبة على الدخل لمدة 24 شهرا، بالنسبة للأجور التي ستصرف

للشباب الذين سيتم توظيفهم للمرة الأولى، شريطة أن تكون عقود عملهم غير محددة الأجل؛

- مواكبة تأهيل القطاع غير المهيكل وإدماجه في الاقتصاد المنظم، وذلك من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة هذا التحول ودعم ولوجه إلى الأسواق وتقوية قدراته التنافسية؛
- تنفيذ عقود البرامج الخاصة بإنعاش بعض القطاعات المتضررة والحفاظ على مناصب الشغل التي توفرها (السياحة، متعهدي المناسبات والملتقيات، مموني الحفلات، الترفيه والألعاب)؛
- جعل المملكة منصة صناعية خالية من الكربون.

ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2021 الذي تمت إحالته على مجلسكم الموقر العديد من الإجراءات الضريبية والجمركية والمالية وغيرها التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني والتحفيز على التشغيل ودعم الطلب.

ثانيا- مواصلة دعم القطاعات الاجتماعية

- إلى جانب الأولويات الصحية والاقتصادية، تولي الحكومة عناية خاصة للقطاعات الاجتماعية وللاحتياجات الاجتماعية للمواطنين
- ولقد أكد جلالة الملك في جل خطبه الأخيرة على ضرورة العناية بالوضعية الاجتماعية لكافة المواطنات والمواطنين
- إنني على وعي تام بشدة وقع التداعيات الاجتماعية على عدد من الفئات، وهو ما يستدعي من الجميع، التحلي بروح التضامن، والاستعداد للتضحية الجماعية، لأن أي ضرر يمس بعضنا فهو يمسنا جميعا.
- رغم تراجع موارد الميزانية العامة، ستوفي الحكومة بالتزاماتها الاجتماعية
- **قطاع التعليم**، تأثر بفعل الجائحة، لكن منظومتنا خرجت بأقل الخسائر وحققت نجاحات معتبرة، وما زالت تبذل جهودا للتأقلم. ورغم الجائحة، فالحكومة مستمرة في تنزيل إصلاح المنظومة، ودعمها بالموارد المالية والبشرية
- **قطاع الصحة**، شهد منذ ثلاث سنوات عناية خاصة، لا سيما على مستوى الميزانية لمخصصة له، وهو ما يتأكد في مشروع ميزانية 2021. بالموازاة مع تأهيل المنظومة الصحية وتكييفها لمواجهة انتشار الوباء، فإن الحكومة انخرطت، بتوجيهات ملكية سامية، بطريقة استباقية لتوفير التلقيح
- تعزيز **منظومة الحماية الاجتماعية**، لا سيما من خلال ورشين أساسيين:
  - يتعلق الأول بالدعوة الملكية إلى **تعميم الحماية الاجتماعية**، وهو الورش الذي انخرطت فيه الحكومة بكل جدية، وبدأ أولى نتائجه في التحقق
  - أما الثاني، فيتعلق باقتراب الشروع في **تفعيل السجل الاجتماعي الموحد**، بعد أن عملت الحكومة خلال هذه الولاية على توفير مستلزماته
- العمل على **دعم التشغيل**، في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي، ومشروع قانون مالية 2021، وتطوير إجراءات وتدابير إضافية تخفف من حدة الانعكاسات على سوق الشغل، ولا سيما لفائدة الشباب، مع مواكبة فاقدي العمل والباحثين عن الشغل

تواصل الحكومة مجهودها الرامي إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية للجائحة، بهدف ضمان استمرار التعليم وتعزيز المنظومة الصحية الوطنية والحفاظ على مناصب الشغل، فضلا عن تعميم الحماية الاجتماعية للمواطنات والمواطنين.

وتجدر الإشارة بداية إلى أنه بالرغم من التراجع المتوقع لموارد الميزانية العامة بسبب الظرفية المرتبطة بالجائحة، تواصل الحكومة الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تنفيذا لنتائج الحوار الاجتماعي، حيث سيتم تنفيذ الشطر الثالث برسم ميزانية 2021.

كما ستواصل تعزيز جهد التشغيل بالقطاع العمومي (40 ألف منصب برسم مشروع قانون مالية 2021).

I. على مستوى قطاع التعليم

لا بد من التأكيد في البداية على الاهتمام الحكومي المتواصل بإصلاح التعليم والنهوض به، من خلال الرفع المستمر للاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع، والتي عرفت بدورها تطورا يناهز 32 % ما بين سنتي 2017 و2020، كما يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2021 تخصيص غلاف مالي إجمالي يفوق 76,5 مليار درهم لهذا القطاع، وهو تطور مقدر.

ويبرز الجدول أسفله تطور ميزانية قطاع التعليم :

السنة المالية	ميزانية قطاع التربية والتكوين والبحث العلمي (مليار درهم)
2010	51
2011	48
2012	48,4
2013	44,99
2014	48,4
2015	55
2016	55,6
2017	54,7
2018	59,3
2019	68,25
2020	72,4
2021	76,5

وتحرص الحكومة، بتنسيق مع مختلف الشركاء، على الاستمرار في تنزيل القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، لا سيما عبر استصدار مراسيمه التطبيقية.

1. إنجاح دخول دراسي استثنائي

في البداية أود التنويه بمجهودات كافة الأطر التربوية والإدارية وتعبئتهم الإيجابية لإنجاح دخول دراسي استثنائي بكل المقاييس، بعد أن ساهموا في إنجاح إجراء الامتحانات المؤجلة عن الموسم الدراسي الماضي. كما أود الإشادة بدور جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وكذا الشركاء الاجتماعيين على دعمهم وانخراطهم الفعال في هذا المجهود الوطني، مما مكن من تحقيق دخول مدرسي جيد وسلس، وفي مراعاة لكافة التدابير الاحترازية الصحة التي تتطلبها الوضعية الوبائية.

لقد كنا أمام رهان إنجاح الدخول الدراسي، من أجل استمرار عملية التعليم، مع مراعاة سلامة وصحة المتعلمين والأطر التربوية والإدارية، وهو ما دفع بالحكومة إلى اعتماد نظام يزاوج بين "التعليم عن بعد" بالنسبة لجميع المستويات التعليمية، مع إعطاء الأسر الراغبة في استفادة أبنائها من "التعليم الحضوري" إمكانية هذا الاختيار.

وقد اتخذت عدة إجراءات لإنجاح هذا الاستحقاق، من أبرزها:

- إعمال المقاربة الجهوية والمجالية في اختيار وتنزيل النمط التربوي الملائم بتنسيق مع السلطات الترابية والسلطات الصحية جهويا وإقليميا، في إطار مقاربة تشاركية؛
- ضمان جاهزية كافة المؤسسات التعليمية والتكوينية للانتقال من نمط تربوي إلى آخر على مدار الموسم الدراسي؛
- صياغة بروتوكول صحي مفصل للإجراءات الوقائية الواجب اتباعها لحماية صحة وسلامة كل من التلميذات والتلاميذ والأطر الإدارية والتربوية العاملة بمؤسسات التربية والتكوين، يضم الإجراءات القبلية لفتح المؤسسات التعليمية، وتدابير احترام التباعد الجسدي والوقاية الفردية، وتدابير تنظيم وتعقيم الفضاءات

والتجهيزات بالمؤسسات التعليمية، وخطة التواصل والتعبئة والتحسيس، وتدابير المراقبة والرصد والتدخل السريع؛

- وضع مسطرة تدبير حالات الإصابة بفيروس كورونا بالوسط المدرسي؛
- تعزيز التمييز الإيجابي لفائدة الوسط القروي وشريحة الأطفال الأكثر هشاشة.

وبعد حوالي ستة أسابيع من انطلاق الموسم الدراسي والتكويني، فإن المنظومة التربوية تعرف استقرارا مستمرا، حيث التحق جميع التلاميذ الذين عبر أولياء أمورهم عن رغبتهم في الاستفادة من التعليم الحضوري بالمؤسسات، فيما يتابع باقي التلاميذ دراستهم عن بعد.

وفي إطار اليقظة المستمرة، تحرص السلطات المختصة على تطبيق كافة التدابير الاحترازية بالمؤسسات التعليمية والتكوينية التي توجد في أحياء مغلقة أو تم تسجيل حالات إيجابية بها.

وفيما يخص قطاع التعليم العالي وبالنسبة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، والاجازات المهنية والماستر بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، عمدت الجامعات ابتداء من شهر يوليوز الماضي إلى اعتماد الامتحانات والتقييم عن بعد، وذلك حسب البرامج التي أعلنت عنها المؤسسات؛

في حين قامت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، بإجراء الامتحانات الجامعية حضوريا ابتداء من شهر شتنبر المنصرم وسيتم استكمال آخر محطاتها خلال هذا الأسبوع. وفي هذا الإطار، عملت الجامعات على إحداث العديد من مراكز القرب لاجتياز الامتحانات حيث تم توزيع عدد الطلبة على المراكز حسب الفصول الدراسية وحسب المؤسسات وذلك اعتبارا للأعداد المرتفعة للطلبة ولصعوبة تدبير تنقلهم واستفادتهم من الخدمات الاجتماعية بما في ذلك، الإيواء والإطعام، في ظل ظروف حالة الطوارئ الصحية.

كما تنطلق الدراسة ابتداء من منتصف شهر أكتوبر 2020 بالمؤسسات الجامعية، مع إعطاء الإمكانية للطلبة لاختيار إحدى الصيغتين التاليتين: إما "التعليم عن بعد" أو "التعليم الحضوري"، في احترام تام للإجراءات الاحترازية المعمول بها.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في أي فترة من الموسم الجامعي 2020-2021 تكييف النموذج البيداغوجي المعتمد على مستوى كل جامعة على حدة تبعا لتطور الحالة الوبائية والتغيرات التي قد تطرأ على مستوى كل جهة.

2. التدابير المتخذة لإنجاح عملية التعليم عن بعد

في أفق الارتقاء بهذا النوع من التعليم المستقبلي، عملت الحكومة على إجراء تقييم علمي وموضوعي للتجربة السابقة، للوقوف على مواطن قوته وضعفه للارتقاء، لتطوير هذا النوع من التعليم، ومأسسته كمكمل للتعلم الحضوري.

وقد تم في هذا الإطار استقراء الرأي حول تقييم الدراسة عن بعد" الذي شاركت فيه عينة هامة من التلاميذ والأساتذة والأسر، همت 100 ألف مشارك، حيث بلغت نسبة الارتياح العامة لهذا النوع من التعليم 78%، اعتبارا لكون هذا النمط من التعليم مكن من تعزيز الانتقال إلى رقمنة البرامج الدراسية وترسيخ مبدأ الاستقلالية في التعليم وتعزيز الشعور بالمسؤولية وثقافة الاعتماد على التعلم الذاتي.

وترصيدا لمكتسبات التجربة السابقة وتجاوزا للنواقص التي وقفَ عليها التقييم السالف الذكر، تم وضع "منظومة محينة للتعليم عن بعد" باستعمال منصة التواصل "TelmidTICE " (7600 موردا رقميا إلى حدود الأسبوع الماضي)، وبث 62 درسا بشكل يومي عبر القنوات الوطنية انطلاقا من يوم 10 شتنبر 2020 (1674 درسا للمراجعة والتثبيت تم بثها)، والعمل بالأقسام الافتراضية عبر خدمة "مسار"، (بلغ مجموع الأقسام المحدثة أزيد من 116 ألف قسما، وبلغ مجموع الأساتذة المستعملين: حوالي 22 ألف أستاذ(ة)).

3. تعزيز الدعم الاجتماعي للتلاميذ والطلبة

اتُخِذَت كافة التدابير من أجل تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ والطلبة، من خلال ما يلي:

- استفادة أربعة ملايين و575 ألف تلميذ من المبادرة الملكية "مليون محفظة"،
- استفادة أزيد من 238 ألف تلميذ من خدمة الإيواء بالداخليات؛

- ارتفع عدد المستفيدين من النقل المدرسي ب 36.6% مقارنة مع السنة الماضية، ليصل إلى 376 ألف و984 مستفيدا؛
- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" ليصل إلى ما يناهز مليونين و540 ألف مستفيد بزيادة ستبلغ 4.30%، وذلك بكلفة مالية إجمالية تبلغ مليارين و170 مليون درهم؛
- سيستفيد حوالي مليون و738 ألف تلميذ من خدمات الإطعام المدرسي بنسبة زيادة ستبلغ 8.50 %؛
- سيبلغ عدد الممنوحين من الطلبة الجامعيين حوالي 400 ألف طالب؛
- إحداث 3 أحياء جامعية جديدة بكل من مدن تطوان والراشيدية وأكادير، لتصل الطاقة الاستيعابية ما يناهز 55 ألف طالب؛
- استفادة حوالي 300 ألف طالب من التغطية الصحية الإجبارية. مقابل 216 ألف طالب خلال الموسم المنصرم.

II. على مستوى دعم قطاع الصحة

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الحكومة عملت على الرفع المستمر من الميزانية المخصصة لهذا القطاع طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، ليرتفع بحوالي 33% ما بين 2017 و 2020، منتقلة من حوالي 14 مليار درهم في كل من ميزانيتي 2017 و2018، ثم أكثر من 16 مليار برسم ميزانية سنة 2019، ثم 18,6 مليار برسم ميزانية 2020، ولتبلغ ما يفوق 23 مليار درهم برسم سنة 2021، وهو ما يمثل نسبة أكثر من 7% من الميزانية العامة للدولة، وهي أول مرة تصل هذه النسبة لهذا المستوى.

1. ملاءمة البروتوكول العلاجي مع تطورات الوضعية الوبائية

في إطار ملاءمة تدخلات السلطات الصحية مع تطورات الوضعية الوبائية في ظل ارتفاع عدد الإصابات المسجلة، فقد قامت السلطات العمومية بعدة إجراءات من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات، وضمان التدبير العقلاني لمؤهلات المنظومة الصحية الوطنية، من خلال تحيين بروتوكول التكفل بحالات الإصابة بالفيروس بهدف تقليص آجال العلاج وتحسين ظروف التكفل بالمصابين بالعدوى، من خلال ما يلي:

- التكفل بالحالات التي لا تظهر عليها أعراض أو تحمل أعراضا خفيفة، دون أي عامل اختطار (السن، المرض المزمن، نقص المناعة، امرأة حامل أو مرضع...)، بالمنزل، مع تأمين تتبع دوري للحالة الصحية من قبل المركز الصحي القريب بغية الكشف المبكر عن أي علامة تدهور أو أعراض جانبية للعلاج؛
- التكفل، في الوسط الاستشفائي، بالحالات التي لا تظهر عليها الأعراض أو الحالات الحاملة للأعراض الخفيفة مع وجود عامل أو عوامل اختطار، والحالات المتوسطة أو الشديدة أو الحرجة، والحالات الخفيفة التي تم تكفل بها في المنزل ولم تظهر أي تحسن خلال 10 أيام من العلاج؛
- إخضاع حالات الإصابة الصامتة (التي لا تظهر عليها الأعراض) لمرحلة أولى من العلاج لمدة سبعة أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تصل إلى 14 يوما، أما الحالات التي تحمل الأعراض، فتخضع للعلاج لمرحلة أولى لمدة عشرة (10) أيام، مع عزلها لمدة إجمالية تبلغ 14 يوما. مع إمكانية تمديد مدة العلاج لخمسة أيام، قبل التفكير في المرحلة الثانية من العلاج.

2. تأهيل العرض الصحي الوطني لمواجهة الجائحة

بعد الارتفاع الملحوظ في عدد الحالات، وللحد من الانتشار السريع للجائحة، أقدمت السلطات الصحية على مجموعة من الإجراءات، منها:

- توسيع عدد المختبرات للتشخيص الفيروسي بما فيها المختبرات التابعة للمستشفيات الجامعية بالقطاعين العام والخاص ومختبرات الطب العسكري، ليصبح عددها اليوم 30 مختبرا إضافة إلى مختبرين متنقلين. ونتيجة لهذه المجهودات، بلغ عدد التحليلات اليومية حوالي 25.000 بعد أن كان عددها لا يتجاوز 2.000 تحليلة سابقا، مع استهداف القطاعات الإنتاجية التي لها ارتباط مباشر بالمواطن في محاولة للكشف المبكر عن أكبر عدد من الحالات؛

- إنشاء مستشفيات ميدانية ومدها بكل التجهيزات والمعدات اللازمة بكل ابن جرير، ابن سليمان، سيدي يحيى الغرب، الجديدة، الغابة الديبلوماسية بطنجة، مراكش، ابن مسيك... وتجهيز مئات الأسرة المخصصة للإنعاش مجهزة بالأوكسجين؛
- تزويد كافة الجهات بقاعات للعزل من أجل استشفاء الحالات المصابة؛
- دعم الأطر الطبية والتمريضية المشتغلة في المناطق الموبوءة بأطقم إضافية، مدنية وعسكرية؛
- تنظيم حملات الفحص المكثف لفائدة الوحدات الصناعية للكشف المبكر عن أي انتشار للوباء داخل هاته الوحدات، وبالتالي في محيطها المباشر؛
- تحديد المخالطين لأي حالة تم الكشف عنها في إطار عمليات الفحص المكثف وتقديم الرعاية الصحية المناسبة لكل حالة مؤكدة وطبقا للبروتوكولات المصادق عليها من طرف اللجنة العلمية.

3. التدابير الاستباقية لتوفير اللقاح

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، تحرص الحكومة على اتخاذ إجراءات وتدابير استباقية لتوفير اللقاح الخاص بكوفيد-19، هذا الفيروس بربوع المملكة وتأمين مخزون كاف منه، فور تأكد فعالية أي لقاح من هذه اللقاحات، التي توجد في طور المراحل الأخيرة للتجارب السريرية.

وفي هذا الإطار، وكما سبق أن ذكرت، فإن الحكومة المغربية أبرمت اتفاقيتين مع شركتين مختلفتين، وما زال الاتصال مستمرا معهما. كما أن التجارب السريرية المتعلقة بأحد اللقاحين بلغت مراحلها النهائية، ومن المتوقع أن يُتَوصَّل بنتائج ذلك منتصف شهر نونبر المقبل.

وإن كان من الصعب الجزم بتوقيت جاهزية اللقاح، إلا أننا نتمنى أن يكون جاهزا نهاية هذه السنة أو بداية 2021. بالموازاة مع دراسة الآثار، فإن وزارة الصحة بصدد إعداد تصور

متكامل لتوفير اللقاحات تدبير عمليات التلقيح، من حيث تحديد المستفيدين والترتيبات اللوجستية الضرورية وغيرها.

وسيعمل السيد وزير الصحة على إطلاع الرأي العام بمستجدات هذا الموضوع أولا بأول.

III. تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

1. تعميم التغطية الصحية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تنكب الحكومة على تطوير برنامج توسيع التغطية الاجتماعية الذي أطلقته منذ سنة 2019، للارتقاء به في أفق تعميم التغطية الاجتماعية، لجميع المغاربة، على مدى الخمس سنوات المقبلة، وذلك وفقا لأربعة مكونات أساسية تهم:

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية، في أجل منظور قريب، لصالح 22 مليون مستفيدا إضافيا من التأمين الأساسي على المرض، وذلك من خلال إنشاء تأمين إجباري جديد عن المرض لفائدة الفئات المحتاجة والمستفيدة حاليا من نظام راميد، وتسريع تعميم التغطية لفائدة فئات المستقلين، وغير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا؛
2. تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة؛
3. توسيع الانخراط في نام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش؛
4. تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ويشكل هذا الورش الوطني، الذي سيمتد إلى ما بعد الولاية الحالية، رافعة أساسية لتوفير حماية اجتماعية شاملة، ولدعم إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني.

2. الشروع في تفعيل السجل الاجتماعي الموحد

تعمل الحكومة على تسريع تنفيذ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية من خلال التنزيل الفعلي لمقتضيات القانون رقم 72.18، عبر ووضع السجل الاجتماعي الموحد باعتباره آلية فعالة من أجل استهداف للفئات المعنية، والذي سيتم الشروع في اختباره على أن يتم تعميمه ليشمل مختلف أقاليم وعمالات المملكة.

IV. دعم التشغيل

لا شك أن تقليص آثار الجائحة على سوق الشغل يعد من أهم التحديات المطروحة على بلادنا في الفترة الراهنة. ذلك أن التراجع الواضح في الوضعية الاقتصادية أثر بشكل كبير على سوق الشغل، كما سبق الاشارة إلى ذلك، حيث سجل سوق الشغل، ارتفاعا في معدل البطالة إلى 12,3% خلال الفصل الثاني من هذه السنة عوض 8,1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 14,8% مع نهاية 2020، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط.

إسهاما منها في توفير فرص الشغل من خلال التوظيف العمومي، ولا سيما للشباب، قررت الحكومة إحداث حوالي 40000 منصب عمومي، وبهذا تكون هذه الولاية الحكومية قد شهدت مستويات من التوظيف العمومي بمستويات غير مسبوقة، يوضحها الجدول أسفله :

الولاية الحكومية	العدد الإجمالي لمناصب التوظيف العمومي	المعد السنوي
2012-2007	71442	14289
2012-2016	116977	23395
2017-2021	222320	44464

وفي ظل هذه الوضعية، تنكب الحكومة على اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف الحد من آثار الجائحة على سوق الشغل، من أهمها:

1. تحيين المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021

يتم العمل حاليا على مراجعة أهداف المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-

2021 في ضوء المستجدات التي أفرزتها جائحة كورونا، من خلال إيلاء الأولوية القصوى للحفاظ على مناصب الشغل في إطار مقاربة قطاعية، ووضع إجراء خاص بتيسير إعادة إدماج فاقدي الشغل.

كما سيتم إدخال تعديلات ذات صلة بالتدابير ذات الأولوية الواردة في المخطط المذكور، من أبرزها:

- ربط مستوى التحفيزات بعدد مناصب الشغل في ميثاق الاستثمار وتعزيز آليات التتبع والتقييم للربط الفعلي؛
- تتبع وتقييم تطبيق المرسوم المتعلق بإشراك التعاونيات والمقاولين الذاتيين في الصفقات العمومية؛
- تيسير إعادة إدماج فاقدي الشغل في الحياة المهنية؛
- تطوير تكوينات تأهيلية (تقنية -لغوية – رقمية -القدرات والسلوكيات)؛
- متابعة وضع برامج جهوية لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب.

2. مواكبة فاقدي العمل والباحثين عن شغل

ولا سيما من خلال:

- تكثيف الخدمات التي تخص التوجيه المهني وكذا الإعداد لسوق الشغل، حضوريا أو عن بعد، خصوصا المقابلات التشخيصية وورشات البحث عن عمل؛
- تنظيم تكوينات تأهيلية تقنية، لغوية ورقمية، أو حول القدرات والسلوكيات (Soft skills – life skills)؛
- القيام بالبحث عن فرص العمل الاستهدافي، خصوصا فيما يتعلق بفاقدي العمل الذين يتوفرون في معظمهم على مؤهلات وتجربة ميدانية؛
- الربط بين فاقدي العمل أو الباحثين عن شغل، من جهة، والمقاولات، من جهة أخرى، في إطار معالجة عروض الشغل بهدف الإدماج المهني؛
- تكثيف التعريف والتواصل بشأن البرامج النشيطة للتشغيل؛
- تعزيز المواكبة والتكوين فيما يخص المنظومات الوطنية والترابية لريادة الأعمال.

ثالثا-تسريع إصلاح الإدارة وتحسين حكامة المؤسسات العمومية

- الركن الثالث في خارطة الطريق يتمثل في **إصلاح الإدارة وتحسين حكامة المؤسسات العمومية**، التي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله
- إنه **ورش مستمر**، لكن راهنيته ازدادت، بسبب الوضعية التي تعرفها بلادنا، لا سيما مع الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية الضاغطة
- إصلاح الإدارة ورقمنتها عرف تسارعا في الأشهر الأخيرة، والأسبوع الماضي انطلق ورش جديد، بآجال وأهداف محددة، يتعلق **بتبسيط المساطر والمساطر الإدارية**، مما سيكون له وقع ملموس على المرتفقين، من مواطنين ومقاولات
- **الاستمرار في تنزيل اللاتمركز**، وهو الورش الذي نجحت هذه الحكومة في إنجازه بعد طول انتظار
- **تحسين حكامة المؤسسات العمومية**، وإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية
- **إحداث وكالة وطنية** مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية

1. تسريع إصلاح الإدارة

ستعمل الحكومة على تسريع ورش إصلاح الإدارة ورقمنة خدماتها وتبسيط مساطرها، والتقليص من تداول الوثائق الورقية واعتماد التدبير الإلكتروني للوثائق الإدارية، إلى جانب مأسسة العمل عن بعد بالإدارات العمومية "Télétravail"، الذي يمكن من استثمار

تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يضمن استمرار انجاز المهام وتقديم الخدمات في مختلف الظروف.

وفي هذا الإطار أطلقت الحكومة ورش تنزيل مقتضيات القانون رقم 19-55 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، كما ستحيل على مؤسستكم الموقرة مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية، والذي يروم وضع القواعد والمبادئ المتعلقة بهندسة الخدمات الإدارية وتكاملها وتبادل البيانات والمعلومات، وإعطاء الحجية القانونية للقرارات والإجراءات الرقمية.

كما يتم الانكباب على مراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية.

2. تحسين حكامة المؤسسات العمومية

تفعيلا للتعليمات الملكية السامية لجلالة الملك في خطاب العرش، ستعمل الحكومة على تسريع إصلاح القطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية بما يؤهلها للاضطلاع بدورها كرافعة للتنمية. وسيتم ذلك من خلال التدابير التالية:

✓ **بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري:**

- اسناد بعض المهام للقطاعات المعنية بعد تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي ليس من الضروري الحفاظ عليها؛
- تجميع بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الأهمية الاستراتيجية؛
- تصفية أو حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي لم تعد المهمة التي أحدثت من أجلها قائمة.

✓ **وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري والمالي:**

- تعزيز استدامة نموذجها الاقتصادي والمالي، عبر تقليص التبعية للميزانية العامة للدولة، وتثمين الأصول، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إحداث مجموعات وشركات قابضة قطاعية متجانسة تلبي متطلبات الحجم المثالي وعقلنة التدبير، والجذب بالنسبة للسوق المالي، واستغلال فرص جديدة يوفرها الذكاء الاصطناعي والرقمنة.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على إعداد مشروعي قانونين، يهم الأول إحداث وكالة وطنية يعهد إليها بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة نجاعة أداء المؤسسات العمومية، بينما يتعلق الثاني إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

خاتمة

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إننا أمام أزمة صحية، ولكنها بانعكاسات اقتصادية واجتماعية قاسية، وبالتالي فالحكومة ملزمة بالعمل على الحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين، ولا سيما من خلال الإنصات لآراء اللجنة العلمية والخبراء في المجال الصحي وللسلطات المحلية والترابية، وفي نفس الوقت بالعمل الجاد، بتشاور وتعاون مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ومع مختلف المؤسسات، من أجل التقليل من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ببلادنا.

إننا متمسكون بشعارنا" الإنصات والإنجاز" وليس لدينا عقدة تجاه النقد، بل نحتاج إليه عندما يكون نقدا بناء، فيه قوة اقتراحية واقعية ومسؤولة.

إن هاجسنا هو مصلحة الوطن والمواطنين، ولذلك أجدد الترحيب بالمقترحات والانتقادات التي تدفع بنا للأمام، لاسيما في ظل معركة مستمرة ضد وباء يتهدد الجميع، وتحتاج مواجهته للتضامن وتضافر جهود الجميع.

واسمحوا لي هنا أن أذكر بمفاتيح أساسية للنجاح في هذه المعركة، بعد عون الله وتوفيقه، وهي المفاتيح التي أكد عليها جلالة الملك حفظه الله في خطاب عيد العرش، وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب، وكذلك خطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية، كالتالي:

- التعبئة الوطنية الشاملة، والانخراط الجماعي، والتضامن في المعركة ضد الوباء؛
- الانتباه إلى أن المسؤولية في هذه المواجهة والمعركة، مسؤولية فردية وجماعية "***المسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون***"؛
- عدم التهاون والتراخي لأن المعركة متواصلة لم تتوقف، مع الالتزام المستمر بالتدابير والاجراءات الصحية والتفاعل الإيجابي مع السلطات؛
- الحرص على السلوك المواطن لرفع التحدي؛
- يملك المغاربة الروح الوطنية الكافية، والقدرة على مواجهة التحديات الكبرى، لأنهم يتعالون في المعارك والمحطات الكبرى عن الخلافات الصغيرة والحسابات الضيقة، لأن مصلحة سلامة الوطن والمواطنين أولا.

ولا يسعنا في الختام، إلا أن نستحضر روح التفاؤل والأمل التي عبر عنها جلالة الملك في خطاب افتتاح السنة التشريعية، بقوله حفظه الله "***وإنني واثق، بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي***"، مختتما خطابه السامي بقوله تعالى ***"ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون". صدق الله العظيم***".

فأملنا ورجاؤنا في الله كبير، وما علينا إلا بالعمل والأخذ بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته